ع ١٥

وما بين ا و ز كذلك فاذا اخذ ز مع الواقع بينه وبين الم يزد على ما هو اقل من نزاع الانقطة ز وهذا حكم صحيح اه وهذا الكلام مبني على دخول المبدا والا لقال لم يزد على ما هو اقل من نزاع الانقطتين او ز كما صنع هنا بقي ان الغاية لم تعلم فلم يتم هذا البرهان واجيب بانه حدسي كما اعترف بذلك من احتج به قال في شرح المواقف وذلك لان العلل لو كانت متناهية لظهر ظهورا تاما ان ما عدا واحدة تاما منها واقع بينها وبين المعلول الاخير واما اذا افرضت غير متناهية كما فيما نحن بصدده فليس نظير هذا المعنى فيه اذ لا يتصور هناك واحدة من العلل الا وقبلها علة اخرى فلم يتصور الانحصار لكن صاحب القوة الحدسية يعلم ان هناك واحدة من العلل وان لم تتعين عنده ولم يمكن العقل ان يشير اليها اشارة على اليقين وان تلك الواحدة مع المعلول الاخير محيطة بما عداها اه ولا يخفى ان الحدس لا يلزم به الخصم فلم يتم الحصر تامل واقتصر العضد رحمه الله في متن المواقف على بيان هذه الادلة الاربعة وعنون عنها كصاحب المقاصد فيها وفي الثلاث الاتية بالوجوه في مبحث ابطال التسلسل وهو المقصد الثامن من المرصد الخامس من الموقف الثاني منها وقيد بيان لان العضد ذكر ايضا فيها وجها خامسا احال بيانه على مبحث الالهيات ونص عبارته مع الشرح الوجه الخامس انا نبين في الالهيات

انتها

انتها الكل اي جميع الممكنات الموجودة الى الواجب لذاته وعنده تنقطع السلسلة لاستحالة ان يكون الواجب لذاته معلولا لغيره فهو طرف للسلسلة وهذا الوجه يختص بالتسلسل في العلل دون المعلولات وانما يتم اذا اثبتنا الواجب الوجود بطريق لا يحتاج فيه الى ابطال التسلسل لان بطلان التسلسل بهذا الوجه موقوف على ثبوت الواجب فلو اثبت الواجب ببطلان التسلسل كان كل منهما موقوفا على الاخر والله اعلم وزاد السعد رحمه الله تعالى في شرح المقاصد على الوجوه الاربعة التي بينها في المواقف في هذا المبحث اي مبحث بطلان التسلسل وهو المبحث السادس المعقود لاستحالته كالدور من المنهج الخامس من الفصل الثالث من المقصد الثاني دليلا ~~على بطلان~~ التسلسل ايضا خامسا بحسب العد هنا وان كانت هناك وجها رابعا وهو اي تقريره ان من القواعد المقررة عندهم وجوب سبق العلة على المعلول فيعزل المعلول المحض ثم يطبق بين سلسلتي العلل والمعلولات بعد جعل كل من الاحاد متعددا باعتبار وصفي العلية والمعلولية فح لابد في تحقق ذلك السبق من زيادة فرد لها اي العلية فيكون ذا علة ليس معلولا كما ان الفرد المعزول معلولا ليس علة وما بينهما علة ومعلول باعتبارين فتنتهي السلسلة والا يكن لابد لها كانت العلة والمعلول سيين اي مستويين في الوجود على التعاقب

بطلان

ع ١٦